الأحياء
الفقيرة
حقوق الإنسان
تعيش هنا
حقوق الإنسان =
فقر أقل
منظمة العفو
الدولية
فلنطالب بالكرامة
فلنطالب بالكرامة
فلنطالب بالكرامة
فلنطالب بالكرامة
فلنطالب بالكرامة

يمكن وصف ما يربو على 200,000 تجمع سكاني في العالم بأنها أحياء فقيرة. ويعيش في هذه الأحياء، التي تحمل الكثير من الأسماء بدءاً بمناطق السكن العشوائي.. وانتهاء بالمستوطنات غير الرسمية، أو ببساطة الأحياء الفقيرة، ما يزيد على مليار إنسان في جميع القارات. وتتشارك هذه الأحياء في خصائص عامة من قبيل انعدام السكن المناسب والصرف الصحي والمجاري؛ وسوء خدمات الماء والكهرباء؛ والاكتظاظ؛ والمستويات العالية من العنف. ويصنف بعضها على أنه «غير قانوني» أو «غير خاضع للتنظيم». ونادراً ما يتمتع من يقطنون هذه الأحياء بالأمن السكني، ما يضعهم على الدوام أمام خطر الإجلاء القسري. وأحياؤهم، مثلها مثل جميع المجتمعات الحضرية، هي الأماكن التي يقيم فيها السكان ويعملون ويأكلون وينامون وينشئون أطفالهم.

ويتزايد سكان الأحياء الفقيرة في العالم بمعدلات مروعة. وتتضمن أسباب ذلك عدم الاستثمار في المناطق الريفية، والنزاعات، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والحرمان من الحق في الأرض والممتلكات، وعمليات الإجلاء القسري الجماعية، والحرمان من السكن بسبب استيلاء الشركات على الأراضي والمشاريع التجارية. وتشير بعض التوقعات إلى أن ملياري شخص سوف يصبحون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول العام 2030. فبسبب غياب السكن البديل الذي يمكن تغطية نفقاته، لا يترك للناس الذين يهاجرون إلى المدن أي بديل. وإذا ما كان الفقر هو أسوأ آفات حقوق الإنسان، فإن الأحياء الفقيرة هي التجسيد الأكثر سطوعاً له.

مسرح لانتهاكات متعددة الأوجه لحقوق الإنسان

يواجه البشر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة حرماناً صارخاً من الموارد والموجودات. فهم ليسوا محرومين فحسب من الحق في السكن الكافي، وإنما مستثنون أيضاً من خدمات أساسية من قبيل الماء النظيف والصرف الصحي والصحة والتعليم. كما يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن جراء التهديد الدائم بالعنف من جانب الشرطة أو العصابات الإجرامية، وبالإجلاء قسراً خلال فترة إنذار وجيزة أو من دون سابق إنذار. ويُحرم هؤلاء بصورة روتينية من التماس العدالة بسبب التمييز، ونظراً لأن مجتمعات بأكملها تعامل على أنها تجمع للمجرمين.

وفي العمليات والقرارات التي تؤثر على حياة سكان الأحياء الفقيرة، يُحرم هؤلاء، بصورة روتينية، من إسماع صوتهم. فلا تتم استشارتهم أو السماح لهم بالمشاركة في عمليات اتخاذ القرار بشأن تطوير مساكنهم أو ترتيب سكن بديل لهم عندما يتم التخطيط لإجلائهم قسراً.

وبعيداً عن كونها مشكلة تخص البلدان النامية فقط، ثمة قضايا حرمان وانعدام للأمن وإقصاء وكتم للأصوات مماثلة لما هو في البلدان النامية في المدن الأوروبية ومن حولها، وفي الأحياء الفقيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي المناطق التي يُخص بها السكان الأصليون في كندا وأستراليا.

فيواجه الروما (الغجر) في إيطاليا الحرمان من الاستفادة من النظام الصحي الوطني وغيره من الخدمات الاجتماعية جراء عدم ترخيص الدولة لمساكنهم. وتتعرض مخيمات الروما للتدمير ويتم إجلاء الناس قسراً بسبب التوصيفات النمطية السلبية والتمييز. وفي سلوفاكيا، لا تضم مستوطنات الروما مرافق عامة من قبيل المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات والمكتبات ومغاسل الملابس العامة، ناهيك عن خلوها التام من المواصلات العامة. وهذه المجتمعات معزولة تماماً عن بقية السكان، ما يؤدي بصورة مباشرة إلى مزيد من الحرمان.

أما النساء في الأحياء الفقيرة فأشد عرضةً للانتهاكات. ففي البرازيل، وصفت النساء اللاتي قابلتهن منظمة العفو الدولية الصعوبات التي يواجنها عندما يحاولن إبلاغ الشرطة عما يتعرضن له من عنف عائلي أو أي شكل آخر من العنف. وفي الأماكن التي لا توجد فيها خدمات الصرف الصحي، تضطر النساء إلى قطع مسافات على الأقدام نحو مناطق نائية أو الانتظار حتى يحل الظلام طلباً للستر حتى يذهبن إلى المرحاض، ما يزيد من خطر تعرضهن للاعتداء والتحرش الجنسيين.

ويعاني البشر الذين يعيشون وسط اكتظاظ الأحياء الفقيرة العديد من الانتهاكات المختلفة لحقوقهم الإنسانية. وهذه الانتهاكات مترابطة على نحو لا فكاك منه؛ وجميعها غير مقبولة. وحملة «فلنطالب بالكرامة» تعمل على صعيد العالم كله من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان التي تئخن حياة البشر بالجراح وتحاصرها، وتدمر آمالهم وأحلامهم، وتبقيهم أسرى في براثن الفقر.

تعيش ماريا سيباستيانو أنطونيو، البالغة من العمر 31 عاماً والأم لثلاثة أطفال، في بانغا ويه، بالقرب من العاصمة الأنغولية، لواندا. وجرت عدة محاولات لإجلائها وعائلتها مع أكثر من 500 شخص آخر من جيرانها بغرض إخلاء المنطقة من أجل إقامة مشروع إسكان «الحياة الجديدة». وفيما يلي حكايتها.

عشت في بانغا ويه كل حياتي. ولدت هنا، ومن 2004 حتى 2006، جرت أعمال هدم وإزالة هنا. ولم يحدث حتى أننا حُذرنا بشأن عمليات الهدم هذه. أُخذنا على حين غرة. وكان علينا الذهاب إلى العمل كل يوم، ولم نكن نعلم أبداً ما إذا كنا سنجد بيوتنا في مكانها عندما نعود.

كان لدي بيت من الطوب الإسمنتي، ولكنه تعرض للهدم ضمن عمليات الهدم والإزالة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. كنت حاملاً بطفلي الأصغر. هدموا بيتي المصنوع من الطوب، ولكنهم لم يمسّوا ألواح الصفيح التي غطت السقف، فاستخدمناها لبناء بيت من الصفيح ... عادوا بعد ستة أيام لتدمير بيوت الصفيح أيضاً ... واقتادوني إلى مركز الشرطة لأنني قاومت عملية الإزالة وتعرضت للتهديد. قال لي ضابط شرطة: «الشرطة لا تضرب الناس في الشوارع؛ يضربونهم في مركز الشرطة». ولحسن الحظ منعهم ضابط شرطة آخر من ضربي.

قبل الانتخابات في 2008، دعا مدير مشروع إسكان «الحياة الجديدة» إلى اجتماع وأبلغنا بأننا سوف نرحّل إلى بيوت جديدة في «زانغو 3»، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث. ليس لدينا ماء. ولا يسمح لأطفالنا بالدراسة. ولا تسمح مدرسة «الحياة الجديدة» لأطفالنا حتى بأن يُسجلوا. أما المدارس الأخرى فبعيدة للغاية. وأسوأ ما في الأمر هو أنه ليس ثمة حل حتى اليوم لهذه المشكلة.

الغلاف: صبي في طريقه إلى جمع الماء يسير فوق أنبوب للمياه تابع للبلدية ويمر عبر أكبر الأحياء الفقيرة في مومباي، دهارافي، الذي يشكل مزيجاً مزدهراً من الفقر والمشاريع التجارية، الهند، 2008. إلى اليسار: امرأة برازيلية تمر حاملة طفلها بجانب شرطي يقوم بأعمال الدورية في روسينيا، أحد أكبر الأحياء الفقيرة في البرازيل، أثناء عملية للشرطة، ريو دي جانيرو، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2005.

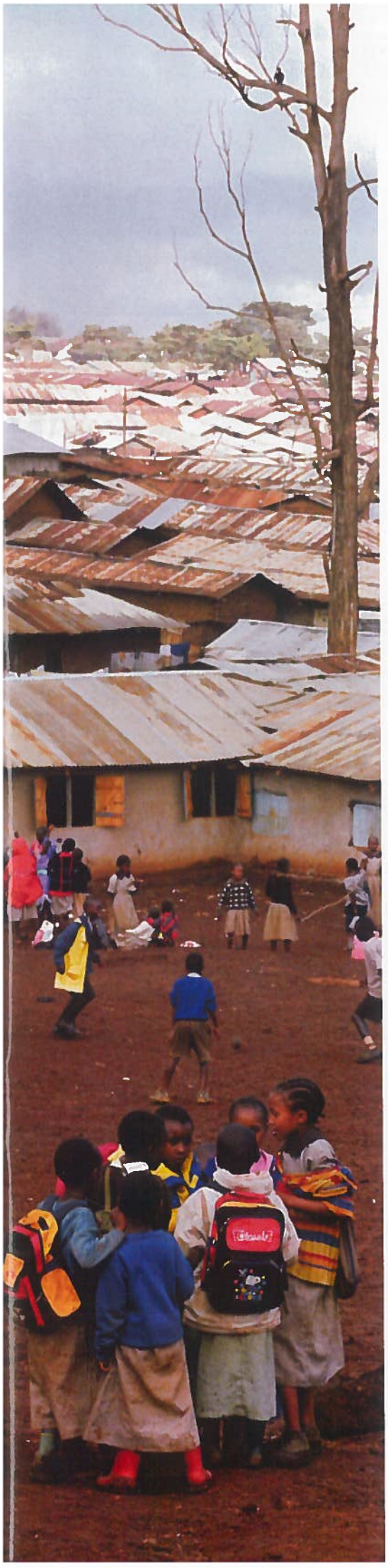

«إذا كان لديك مسدس فستكون غير آمن لأن الرجال الأشرار يهاجمون الرجال الذين يعرفون أنهم يملكون مسدساً. وإذا لم يكن لديك مسدس، فأنت أيضاً غير آمن، لأن أي شخص يمكن أن يأتي ويقتلك، بما في ذلك الشرطة. وحتى لو لم تفعل شيئاً فستكون غير آمن لأنه إذا فعل أي شخص قريب منك شيئاً ضد العصابات ولم يستطيعوا العثور عليه، فسيأتون إليك ويعثرون عليك».

امرأة من مجتمع في منطقة عسكرية، كينغستون، جامايكا، أكتوبر/تشرين الأول 2007

الحرمان من الأمان – عمليات الإجلاء القسري

ولا تلبي المناطق التي يتم تصنيفها على أنها أحياء فقيرة متطلبات السكن المناسب على وجه العموم حسبما يعرفها القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من هذا، فإن العديد من الحكومة تتقاعس حتى عن القيام بالحد الأدنى من الخطوات المباشرة اللازمة لكفالة حق البشر في السكن المناسب. وعوضاً عن ذلك، تلجأ إلى طرد الأشخاص من بيوتهم دونما مراعاة للإجراءات الواجبة في القانون، ودونما احترام للضمانات الواجب اتخاذها بموجب المعايير الدولية، ودونما توفير للبدائل الكافية.

إن الإجلاء القسري انتهاك لحقوق الإنسان من واجب الحكومات حظره ومنعه. والناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة يواجهون هذا الانتهاك بصورة روتينية ويعيشون كل أيامهم في انتظار مطرقته. أما الحكومات فتلجأ على نحو متزايد إلى عمليات الإجلاء القسري الجماعية. فالعديد من الأحياء الفقيرة تُزال اليوم لإفساح المجال أم التطوير الحضري، كما هو الحال في أنغولا وكمبوديا، أو من أجل مشاريع تجميل المدن؛ أو ضمن التحضيرات للأحداث الدولية الضخمة، مثل دورة الألعاب الأولمبية في بكين. وفي حالات مثل هذه، وكما يشير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): «الفقراء هم الذين يتم إخلاؤهم دائماً – أما التجمعات السكنية للأغنياء فلا تواجه الإجلاء القسري أبداً على وجه التقريب، ولا تواجهه أبداً بصورة جماعية».

الإجلاء القسري هو إخراج الناس من أماكنهم ونقلهم غصباً عن إرادتهم من بيوتهم أو من الأرض التي يشغلونها عندما يتم نقلهم هذا دون توفير التدابير القانونية الحمائية والضمانات لهم. ولا تشكل كل عملية إجلاء تتم بالقوة إجلاء قسرياً – فإذا ما توافرت الضمانات المناسبة، لا يشكل الإجلاء القانوني الذي ينطوي على استخدام للقوة انتهاكاً للحظر المفروض على عمليات الإجلاء القسري.

وتنطوي عمليات الإجلاء القسري غالباً على استخدام القوة المفرطة من جانب الشرطة وعملاء لجهات أخرى. وتشمل الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي ترافق الإجلاء وتم توثيقها كالاغتصاب والاعتقال والاحتجاز التعسفي، والتعذيب والقتل غير القانوني.

أما الآثار المترتبة على عمليات الإجلاء القسري فكارثية، ولا سيما بالنسبة لمن يعانون هذا الانتهاك بصورة متكررة. فكثيراً ما يؤدي الإجلاء القسري إلى خسارة الأشخاص ممتلكاتهم الشخصية وشبكاتهم الاجتماعية وفرص عملهم والخدمات التي يتمتعون بها، من قبيل المدارس. وقد يؤدي ذلك إلى تشريدهم أو إلى أن يجدوا أنفسهم في أوضاع أسوأ من سابقتها. وتعاني النساء على نحو غير متناسب نظراً لتفشي التمييز على أساس النوع بالنسبة لحقوق الملكية.

الحرمان من الخدمات والموارد

نظراً للتصور السائد حول لاقانونية الأحياء الفقيرة فإن ساكنيها كثيراً ما يحرمون من التمتع بتدابير الحماية للدولة أو من الخدمات التي يحصل عليها الآخرون، والتي يتطلبها القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالعديد من الأشخاص ممن يعشون في الأحياء الفقيرة يعيشون في بيوت مستأجرة من أصحاب العقارات أو من شركات التطوير. ويدفع بعضهم أجرة مرتفعة بصورة غير متناسبة كي يعيش في منطقة مكتظة وسكن غير مناسب؛

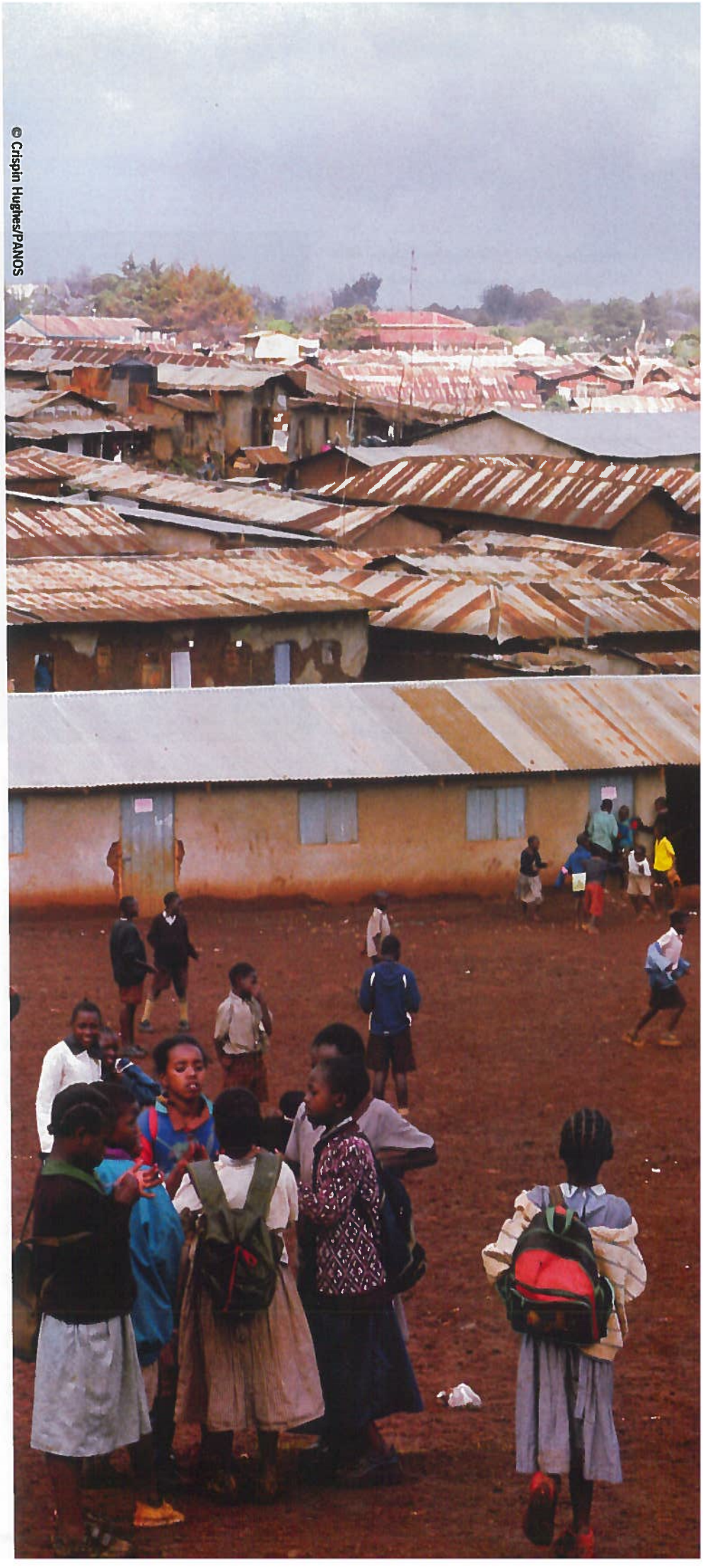
© Crispin Hughes/PANOS

بسبب عدم خضوع الإيجارات في هذه المناطق، التي تعتبرها السلطات «غير خاضعة للتنظيم»، للتشريعات ذات الصلة في كثير من الأحيان.

ويقدَّر أن 30 إلى 50 بالمئة من سكان الحضر في العالم النامي يفتقرون إلى الأوراق القانونية التي تكفل أمن سكنهم، وفق تقرير «برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل» عن الفترة 07/2006. ولا يزيد هذا الافتقار للتوثيق والاعتراف بعنوان رسمي من انكشاف الناس للإجلاء القسري فحسب، وإنما يقيِّد أيضاً فرصهم في الحصول على القروض وعلى الخدمات العامة والتوظيف الرسمي.

وكثيراً ما يعيش سكان الأحياء الفقيرة على أطراف المناطق الحضرية التي تتمتع عادة بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات. بيد أن هذه الخدمات لا توزَّع على قدم المساواة. ففرص القاطنين في الحي الفقير في الحصول على الخدمات أقل كثيراً من فرص ساكني الأحياء المخدومة في المدن رغم قرب تلك من المزودين بالخدمة. ونتيجة لذلك، كثيراً ما توازي معدلات سوء التغذية ووفيات الأطفال بين من يعيشون في الأحياء الفقيرة تلك التي تسود في المناطق الريفية، بحسب «المسكن».

ويحرم غياب الاعتراف الرسمي بالأحياء الفقيرة سكانها أيضاً من أن يُشملوا بالخطط والميزانيات المخصصة للخدمات في المستقبل.

وخلافاً لواجباتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا تعطي العديد من الدول أولوية للأشخاص الأشد استضعافاً عند تخصيصها للموارد. علماً بأنه على الدول إعطاء الأولوية لتطبيق حقوق إنسانية من قبيل توفير التعليم

المدرسة الابتدائية لتجمع ماشيموني السكني العشوائي في حي كيبيرا للفقراء، نيروبي، كينيا. ويشكل تجمع كيبيرا الذي يضم بحسب إحصاء 1999 نحو 528,000 مقيم، أضخم «المستوطنات غير الرسمية» في نيروبي. وتنحصر «قراه» التسع ما بين وسط المدينة وضواحي الأغنياء في كارين ولانغآتا ولافينغتون، التي ظلت منذ أيام الاستعمار مخصصة لسكن الأوروبيين.

عائلة أُجليت قسراً من الشارع 202 في بنوم بنه، العاصمة الكمبودية، تقف خارج المأوى الذي انتقلت إليه في تشامبوك ثوم، أحد مواقع إعادة التوطين العديدة غير الكافية القريبة من المدينة، فبراير/شباط 2008.

في ساعة مبكرة من صباح 24 يناير/كانون الثاني 2009، استخدم نحو 250 من أفراد قوات الأمن وعمال الهدم الكمبوديين الغاز المسيل للدموع والتهديد بالعنف لإجلاء مئات العائلات من تجمع «ديه كراهام» السكاني في وسط بنوم بنه بشكل قسري. وفي الساعة السادسة صباحاً دخلت آليات الحفر المكان وسوّت القرية بالأرض. وذكر عاملون في مجال حقوق الإنسان أن 152 عائلة كانت تعيش في الموقع بصورة دائمة، و250 عائلة مقيمة في ملاجئ مؤقتة، فقدت مكان سكناها. ولم يتح لبعض الأشخاص الوقت الكافي حتى لإخراج حاجياتهم من منازلهم.

وفي بداية الأمر، قدمت سلطات بنوم بنه المأوى لأقل من 30 عائلة في موقع محدد لإعادة التوطين في كمبون تشام تشاو، بمنطقة دانغكور، الذي يبعد نحو 16 كيلومتراً عن وسط المدينة. ولدى وصول العائلات إلى المكان، وجدت أنه يخلو من الماء النظيف ومن الكهرباء والصرف الصحي، ومن أية خدمات أساسية. وكانت معظم الوحدات السكنية ما زالت قيد التشييد ولا تغطيها أية سقوف.

أما الشركة التي زُعم أنها اشترت أرض موقع «ديه كراهام» فسحبت عروضها السابقة بالتعويض على المتضررين.

ويسهم وجود العديد من أحياء الفقراء في أماكن خطرة أو ملوثة، وعدم وجود السكن الدائم وعدم توافر الماء النظيف والصرف الصحي المناسب، في زيادة المخاطر الصحية وخطر تدهور صحة السكان. فعدم وجود الصرف الصحي المناسب، على سبيل المثال، يعني اضطرار الناس إلى استخدام «المراحيض المعلّقة» (حُجيرات من الخشب أو الخرق القديمة التي كثيراً ما تكون معلقة فوق مصدر للمياه أو حفرة طينية) أو «المراحيض الطائرة» (أكياس بلاستيكية صغيرة يستخدمها ساكنو البيت لإفراغ ما في أمعائهم ويلقون بها في الخارج).

ويشكل غياب مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية في العديد من الأحياء الفقيرة، والاضطرار إلى السفر وما يستتبعه من نفقات، واستثناء من لا يملكون الوثائق اللازمة، عقبات في سبيل الحصول على الرعاية الصحية. فبحسب التقرير العالمي «لصندوق الأمم المتحدة للسكان» للعام 2007، لا تزيد نسبة نساء الأحياء الفقيرة في كينيا ومالي ورواندا وأوغندا اللاتي يلدن أطفالهن بمساعدة من موظف صحي مدرَّب عن 10 إلى 20 بالمئة، بالمقارنة مع 68 إلى 86 بالمئة في المناطق الحضرية غير الفقيرة.

وبالمثل، يحد عدم وجود المدارس الأساسية والثانوية الكافية داخل أحياء الفقراء، وما يستتبعه التعليم من تكاليف، وعدم قبول الأطفال في صفوف الدراسة بسبب عدم نظامية سكنهم، بشدة من فرص هؤلاء في التعليم.

إن الافتقار للتوثيق الرسمي لا يعرض منازل الناس للخطر فحسب؛ إذ يمكن لهذا الافتقار أن ينعكس سلباً على قدرتهم على الحصول على الطعام من أنظمة التوزيع العامة أو من معونات الضمان الاجتماعي وغيرها من المنافع. وكثيراً ما يُحرم سكان الأحياء الفقيرة ممن لا يملكون الوثائق اللازمة أيضاً من حقهم في المشاركة من خلال الاقتراع.

الأساسي المجاني، والرعاية الصحية الأساسية الأولية، والماء النظيف للاستخدام المنزلي، ومستويات أساسية من الغذاء اللازم للحرية من الجوع. فتوفير هذه الخدمات قضية من قضايا حقوق الإنسان التي ينتظر من الحكومات أن تكفلها بلا تمييز من أي نوع.

ويجلب الاتجاه العالمي نحو خصخصة خدمات الدولة معه خطر تخلي الحكومات عن قسط كبير من مسؤولياتها عن الإشراف على توفير التعليم والرعاية الصحية والماء. ويمكن أن يعني «تحرير» الأسواق عدم وجود الحافز لدى شركات القطاع الخاص كي تقدم الخدمات للتجمعات ذات الدخل المتدني.

ففي نيروبي، بكينيا، سلّط «مركز حقوق السكان وعمليات الإجلاء» الضوء على أنه رغم عيش نحو 55 بالمئة من سكان المدينة في المستوطنات غير الخاضعة للتنظيم، إلا أن هؤلاء مستثنون من خطط سلطة المدينة ومن تخصيصات ميزانياتها. ومع أن أنابيب متنوعة للمياه تمر عبر «كيبيرا»، وهو حي للصفيح جنوب غربي وسط مدينة نيروبي، إلا أن سكان الحي يجبرون على شراء الماء من مقاولي المياه الذين يجعلونهم يدفعون ما بين ثلاثة أضعاف وثلاثين ضعف السعر الرسمي ثمناً لما يشترونه من ماء.

الحرمان من التماس العدالة والحماية

أسهمت التصورات السلبية المتعلقة بساكني الأحياء الفقيرة بشكل مباشر في التدهور الخطير للحالة الأمنية العامة في هذه المجتمعات. فساكنو الأحياء الفقيرة أشد عرضة لأن يكونوا ضحايا لعنف العصابات والشرطة، على حد سواء. وحيث تقدم الشرطة بعض الحماية، غالباً ما تكون محدودة للغاية. ففي الأحياء الفقيرة في البرازيل وجامايكا وكينيا، وثّقت منظمة العفو الدولية ما درجت عليه الشرطة من استخدام للقوة المفرطة أثناء قيامها بعملياتها، كما وثقت أعمال قتل غير مشروعة، وفي بعض الحالات عمليات قتل خارج نطاق القضاء.

في البرازيل، رافقت عمليات الاقتحام الكبيرة من جانب الشرطة لأحياء الفقراء (فافيلاس) عمليات تفتيش عشوائية ومسيئة بموجب مذكرات تفتيش جماعية تسمح للشرطة باستهداف التجمع بأسره. كما تعرضت النساء للإساءات اللفظية والجسدية والجنسية على أيدي الشرطة. وفي البرازيل وجامايكا، على السواء، يقول الناس إنهم عوملوا معاملة تخلو من الاحترام وبتحامل واحتقار وتمييز على أيدي الشرطة نتيجة تصور هؤلاء أن المجتمع كله مجرم أو متواطئ مع المجرمين.

إن تنكر الدولة لمسؤولياتها هذا، وتقاعسها عن تقديم الحماية لمجتمعات الصفيح في البرازيل وجامايكا؛ قد أتاح لعصابات الإجرام وفصائل ترويج المخدرات السيطرة تقريباً على كل جانب من جوانب حياة هذه المجتمعات. فقد يتعذر على السكان أحياناً نتيجة فرض هذه العصابات حظر التجوال في هذه المجتمعات مغادرتها للذهاب إلى المدرسة أو إلى مكان العمل أو إلى المراكز الصحية القريبة، عندما تتواجد هذه في المناطق التي تسيطر عليها العصابات المعادية. وقد يعاقبون بصورة عنيفة إذا ما خالفوا، هم أو أقرباؤهم، القواعد المفروضة من قبل هذه الجماعات. ويواجه السكان كذلك العنف أو الترهيب على أيدي «مُلاك الصفيح» أو وكلائهم كي يدفعوا أجور البيوت.

وفي عدد من الحالات، تحدث سكان الأحياء الفقيرة الذين حاولوا التبليغ عن جرائم أو تقدموا بشكاوى ضد موظفين حكوميين عن مواجهتهم صعوبات في تسجيل شكاواهم أو التحقيق فيها أو مقاضاة الجناة. وقد يحرم الأشخاص من فرصة الانتصاف الفعال بصورة ذات مغزى، وهو واجب مهم ينبغي على الدولة صونه بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان. أما سبل الإنصاف المتوافرة فقد تكون غير فعالة من حيث ضمان الانتصاف للضحايا، بما في ذلك التعويضات المالية وإعادة التأهيل.

«لا نحتمل فقدان أي أصدقاء أو أقارب أو أطفال جدد تحت ضربات العنف المسلح. وتغيير هذ السيناريو القاتل أمر ملح للغاية».

هيركيوليس ميندس، رئيس جمعية المقيمين في كاراكول، كومبليكسو دي بابيا (مجموعة من الأحياء الفقيرة المهمشة في ريو دي جانيرو مبتلاة بعنف الشرطة والعصابات)، مارس/آذار 2007.

محرومون من إسماع صوتهم

سكان الأحياء الفقيرة هم جزء من المدينة، وليسوا أقل حضرية من غيرهم، ومع ذلك فإن حقوقهم في المشاركة في عمليات التخطيط ووضع الميزانيات كثيراً ما يُنتهك. علماً بأن مشاركة هذه المجتمعات أمر في غاية الضرورة للتصدي للتمييز الذي يتعرضون له، ولضمان تلبية حقوقهم في الخدمات والموارد. ويعني غياب الاعتراف الرسمي هذا، إضافة إلى التمييز المكشوف ضدهم، أن سكان الأحياء الفقيرة محرومون من صوت يمثلهم في تحديد مستقبل التنمية في مجتمعاتهم. وعندما يحرمون من المشاركة، ترتفع معدلات انعدام الأمن، بينما تسود في كثير من الأحيان بيئة تغذي التمييز ضدهم من جانب الشرطة وتضع العراقيل أمام التماسهم العدالة.

دواعي التحرك

يشهد نطاق انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها من يعيشون في الأحياء الفقيرة التذبذب صعوداً وهبوطاً، سواء من حيث عدد الأشخاص المتضررين أو من ناحية التأثير الجمعي على حياتهم. وقد فشلت الحكومات في التصدي لهذه القضايا على الصعيدين الوطني والدولي، على السواء. إذ طرحت الأهداف التنموية للألفية بين أغراضها مهمة تحسين مستوى حياة 100 مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول العام 2020. بيد أن هذا يغفل حاجات الأشخاص المتبقين، البالغ عددهم 1.3 مليون إنسان، طبقاً لتقديرات محافظة، الذين سيكونون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول هذا الموعد. وحتى لو لم يزد عدد ساكني الأحياء الفقيرة بالمعدل المتوقع، فإن المجتمع الدولي قد التزم بتحسين حياة ما لا يزيد عن واحد من كل 10 ممن يعيشون في ظروف سكنية غير مناسبة، ويفتقرون إلى الأمن السكني. أما بالنسبة للآخرين، البالغ عددهم 900 مليون من قاطني أحياء الفقراء، فستتواصل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترافق حياتهم في الأحياء الفقيرة بلا هوادة.

إن أحياء الفقراء هي نتيجة من نتائج الإهمال والتمييز من جانب الحكومات وغيرها من الفاعلين. وقد عملت العديد من منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والهيئات الوطنية والدولية لعقود من أجل ضمان أن تستجيب الحكومات، فرادى وبشكل جماعي، للتحديات المتمثلة في تحسين مستويات عيش قاطني الأحياء الفقيرة. ومنظمة العفو الدولية، وعبر حملة «فلنطالب بالكرامة»، تنضم إلى هذه المنظمات من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الناس الذين يعيشون في أحياء الفقر – والتي تشكل أكثر الشواهد سطوعاً على انتهاكات حقوق الإنسان المسببة للفقر والناجمة عنه.

إن حماية حقوق الإنسان يجب أن تحتل صميم الجهود المبذولة لاستئصال شأفة الفقر. وهذا التقرير الموجز يسلط الضوء على واقع أن من يعيشون في الأحياء الفقيرة ليسوا محرومين فحسب من الموارد الأساسية، وإنما يواجهون كذلك انعدام الأمن والاستثناء من الخدمات والإقصاء عن العمليات التي تعنيهم، ويعانون التجاهل من جانب من هم في سدة السلطة. ومن شأن اعتماد منهج حقوق الإنسان أن ينقل النقاش بشأن الفقر من خانة ما لا يملكه الناس (الموارد) إلى خانة ما يملكونه فعلاً (أي الكرامة وحقوق الإنسان). ومن شأنه أن يتطلب من الحكومات وغيرها من الفاعلين احترام القانون الدولي والكرامة الإنسانية الأساسية للبشر في أية معالجة لمقاربة قضية الأحياء الفقيرة والفقر.

فلنطالب بالكرامة

الإجراءات المطلوبة على وجه السرعة

- **وضع حد لعمليات الإجلاء القسري**
ينبغي على الحكومات اتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما فيها اعتماد القوانين والسياسات وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل حظر عمليات الإجلاء القسري ومنعها.

- **ضمان استفادة ساكني أحياء الفقراء من الخدمات العامة على قدم المساواة مع الآخرين**
يتعين على الحكومات مكافحة التمييز المباشر وغير المباشر ضد من يعيشون في الأحياء الفقيرة. فينبغي مراجعة التشريعات والأحكام التي تخلّف أثراً تمييزياً عليهم وتعديلها أو إلغاؤها. كما يتعين على الحكومات ضمان حصول سكان الأحياء الفقيرة على الماء والصرف الصحي والرعاية الصحية والسكن والتعليم والحماية الشرطية النـزيهة والفعالة على قدم المساواة مع الآخرين.

- **إفساح المجال لمشاركة من يعيشون في الأحياء الفقيرة على نحو نشط في جميع الخطط والمشاريع الهادفة إلى تطوير الأحياء الفقيرة وضمان هذه المشاركة**
يتعين على الحكومات وضع حد للقمع الموجه إلى سكان الأحياء الفقيرة ومن يعملون معهم. وعليها اتخاذ تدابير فعالة لإزالة العقبات لضمان مشاركتهم في أية عمليات للتطوير أو التخطيط أو تخصيص الميزانيات تؤثر على حياتهم مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وينبغي لأية مبادرات للتطوير أو برامج وسياسات إسكانية أن تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما مع الحق في السكن المناسب.

DEMANDDIGNITY.AMNESTY.ORG

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

حقوق الإنسان =
فقر أقل

منظمة العفو الدولية

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, United Kingdom
www.amnesty.org

مايو/أيار May 2009
رقم الوثيقة:
Index: ACT 35/004/2009